

إتحاد الغرف الصناعية السوداني

بالتعاون

مع وزارة الصناعة الإتحادية

دراسة تحليلية :

لتحديد وقياس أثر الضرائب والرسوم المفروضة على قطاع الصناعات

التحويلية في السودان

(دراسة تطبيقية على ولاية الخرطوم)

إعداد : د. مصطفى محمد محمد صالح

أبريل 2021م

فهرس

- ✓ الإطار المنهجي
- ✓ تمهيد
- ✓ مشكلة الدراسة
- ✓ أهداف الدراسة
- ✓ أهمية الدراسة
- ✓ فروض الدراسة
- ✓ مناهج الدراسة
- ✓ الفصل الأول :- أهداف وأهمية قطاع الصناعات التحويلية وأبرز سماته وخصائصه
- ✓ الفصل الثاني :- الموقف الحالي لقطاع الصناعات التحويلية بولاية الخرطوم
- ✓ الفصل الثالث : لضرائب والرسوم المفروضه على قطاع الصناعات التحويلية وإنعكاساتها
- ✓ الفصل الرابع : الأثار المترتبة على فرضية الضرائب والرسوم على المنشآت الصناعيه ومنتجاتها
- ✓ الخلاصه :
- ✓ النتائج
- ✓ التوصيات
- ✓ المراجع

الإطار المنهجي

تمهيد :

تمثل الصناعة حجر الزاوية في بناء القوى الإقتصادية والسياسية والعسكرية للأمم ، وهي أحد أهم المؤشرات لقياس تقدم الأمم أو تخلفها .

وتعرف الصناعة بصفه عامه : بأنها كافة العمليات الإنتاجية والإنشطة الخدمية اللازمة والضرورية بإستخدام مجموعه متكامله ومتناسقه من الوسائط والتقنيات الملائمة ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية عن طريق تفاعلها مع عوامل ومستلزمات وعوامل الإنتاج الإقتصادي للحصول على مخرجات نهائية من السلع والخدمات.

ومفهوم الصناعة أشمل وأعم من مفهوم الصناعات التحويلية، حيث تشمل الصناعة من منظور إقتصادي على إنمات متعددة الصناعات منها. والصناعات الإستخراجية ، والصناعات التحويلية وصناعة الكهرباء، والمياه ، والبناء والتشييد.

عليه يمكن تعريف الصناعات التحويلية بإعتبارها مجال البحث والدراسة : بأنها كافة العمليات الإنتاجية والتي يكون الغرض الإساسى فيها إنتاج منتج للإستهلاك النهائى أو الوسيط سواء بإستخدام مواد خام ، أو مواد أولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى . ويتم ذلك عن طريق التحويل فى الشكل أو التركيب أو الجوهر .

وتحرص الدوله الناميه حالياً على الإهتمام وتنمية قطاع الصناعة بصفه عامه وقطاع الصناعات التحويلية على وجه الخصوص، والذي يعد اللبنة الأساسيه فى البناء الإقتصادى ، ومحرك قوياً لعجلة التنمية الإقتصادي والإجتماعيه

مشكلة الدراسة :

يُشكل قطاع الصناعات التحويلية فى السودان ، أحد أهم مكونات المنظومات الإقتصادي والذي يلعب دوراً كبيراً ومؤثراً فى مجال التنمية الصناعيه.

والمستقرى بعمق لواقع هذا القطاع الإستراتيجى، يلاحظ أنه يمر بمنعطف خطير، ويواجه فيه جملة مركبه من التحديات والعقبات التى باتت تشكل فى مجملها ، بعداً سالباً عليه تحد من إنطلاقته بالصورة المرجوه ، بل يمكن القول بانه وصل فيه الى مرحلة تهدد إستقراره ووجوده.

حيث مع بدايه كل عام جديد، درجت الحكومات المتعاقبه على إعداد مشروع الموازنة العامه ، التى تكون مصحوبه بمجموعه متعددة من السياسات الإقتصاديه والماليه والنقديه، التى يغلب عليها بصفه عامه الزيادات الكبيره والمضطرده فى فئات الرسوم والضرائب المفروضه على المنشآت الصناعيه ومنتجاتها ، مما يعمق ويُجذر من إبعاد التحديات والعقبات التى تواجه القطاع، ولعل الأسئلة المطروحة للبحث والفكر والدراسة هى :-

1. ما طبيعىة وأنواع الرسوم والضرائب المفروضه على قطاع الصناعات التحويلييه ؟ وما الفرق بين الرسوم والضريبية ؟
2. ما فلسفه الزيادات المتصاعده فى الرسوم والضرائب المفروضه من منظور إقتصادى
3. ما الأثار والنتائج المترتبة. على تعدد والزيادة الكبيره فى أنماط الرسوم والضرائب المفروضه على القطاع فى المدى القصير والمتوسط والبعيد ؟ .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأتى :-

1. القاء الضوء على واقع قطاع الصناعات التحويلييه من حيث الأهداف والأهميه وإبراز سماته وخصائصه العامه .
2. التعرف بصورة عميقه على طبيعىة التحديات والعقبات التى تواجه قطاع الصناعات التحويلييه بصفه عامه والإشكالات المترتبة على تعدديه فرض الضرائب والرسوم والزيادات المتصاعده لها على وجه الخصوص
3. تعريف مفهوم الضريبية وتحديد أبرز انواع الضرائب المفروضه
4. تحديد اهم الفروق الجوهرية بين الضريبية والرسم
5. تحديد اهم النتائج المترتبة على تعدديه فرض الضرائب والرسوم على قطاع الصناعات التحويلييه

6. أقترح مجموعه من المعالجات والتوصيات الفنيه لمعالجة النتائج السلبيه المترتبة على التعدد والزيادات المضطرده لفرضيه الضرائب والرسوم على القطاع .

7. تقديم تحليل علمى وموضوعى لإنعكاسات فرضيه الضرائب على قطاع الصناعات التحويلية

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسه من :-

1. الدور المتعاظم لقطاع الصناعات التحويلية بإعتباره أحد الركائز الأساسية للإنشطة الإقتصادية والإستراتيجية
2. أن التحديات والعقبات التى تواجه هذا القطاع وطرح المعالجات الناجعه لها أصبحت من أهم أولويات أى دولة تسعى للنهضة والتقدم .
3. ما يساهم به هذا القطاع فى تدعيم إقتصاديات البلاد على مستوى الإقتصاد الكلى والجزئى
4. تقديم منهج علمى يركز على الموضوعيه والمنطق التحليلى لتحديد الآثار المترتبة على فرضية الضرائب والرسوم على القطاع .

فروض الدراسة :

تهدف الدراسه الى إختبار صحة الفروض التالية :-

1. غياب رؤية وفلسفه إقتصاديه لفروض الضرائب والرسوم على المنشآت الصناعيه يؤدى حتماً الى إضعاف قدره التنافسيه للمنتجات الصناعيه أمام المثلل المستورد .
2. تعدد وزيادة فرضية الضرائب والرسوم على المنشآت الصناعيه ومنتجاتها دون دراسة علمية لأثرها وإنعكاساتها الإقتصاديه قبل إجازتها تشريعاً يؤدى الى تعارضها مع فلسفه وغايات تشجيع الإستثمار الصناعى
3. التأخير فى وضع المعالجات والسياسات الناجعه للتحديات والعقبات التى تواجه قطاع الصناعات التحويلية يؤدى الى نتائج سلبية على مستقبل هذا القطاع وعلى المناخ العام للإستثمار بالبلاد

مناهج الدراسة :

أتبع فى هذه الدراسة المناهج العلميه التى تساعد فى تحقيق أهداف الدراسه وهى :-

1. المنهج الإستنباطى الذى يعتمد فى الأساس على التفكير المنطقى للتعرف على طبيعة مشكلة الدراسة ووضع فروض الدراسة

2. المنهج الإستقرائى لإختبار مدى صحة فروض الدراسة

3. المنهج الوصفى من خلال إتباع أسلوب دراسة الحالة

4. المنهج التاريخى وذلك لمتابعة التطور التاريخى للضرائب والرسوم المفروضه على القطاع .

مجال الدراسة :

لأغراض هذه الدراسه ينحصر المجال المكانى بولاية الخرطوم ، بإعتباره من أكبر الولايات ذات الثقل الصناعى، والمجال الزمنى يغطى الفترة 2014 _ 2021 م

وسائل وادوات الدراسة :

إعتمدت هذه الدراسة على مجموعه متنوعه من الوسائل والأدوات تمثلت فى الإتى. أدوات وسائل جمع البيانات تمثلت أهم أدوات جمع البيانات فى الأتى :-

1. البيانات الأوليه : عن طريق الملاحظة والمقابلات الشخصيه

2. البيانات الثانويه : _

الكتب والمراجع ، الدراسات والبحوث والقوانين

أسلوب البحث والإستقصاء :

_ إعتمدت الدراسة على أسلوب العينات بإعتبارها أحد أهم الأساليب الذى يتناسب مع منهجية هذه الدراسة بغرض عكس وتبيان واقع مشكلة الدراسة

_ إعتقاد ولاية الخرطوم كنموذج إيضاحي بإعتباره بها أضخم قاعدة صناعية بالبلاد لتحليل الأثار المترتبة على فرضية الضرائب والرسوم على قطاع الصناعات التحويلية.

هيكل وتنظيم الدراسة :

إحتوت هذه الدراسة على الإطار المنهجي اربعة فصول :

_ الفصل الأول : أهداف وأهمية قطاع الصناعات التحويلية وإبرز سماته وخصائصه

_ الفصل الثاني : الموقف الحالي لقطاع الصناعات التحويلية بولاية الخرطوم

_ الفصل الثالث : الضرائب والرسوم المفروضه على قطاع الصناعات التحويلية

- الفصل الرابع :- الأثار المترتبة على فرضية الضرائب والرسوم على المنشآت الصناعية ومنتجاتها

_ الخلاصه

_ النتائج

_ التوصيات

_ المراجع

الفصل الأول

أهداف وأهمية قطاع الصناعات التحويلية وأبرز سماته وخصائصه

يشكل قطاع الصناعات التحويلية بكل قطاعاته الرئيسية والفرعية، أحد أهم منظومة الأنشطة الإستراتيجية، بل هو أحد أهم الآليات الإقتصادية، لتحريك كافة الموارد الإقتصادية الكامنه بالبلاد ، لقيام منظومة إقتصادية وإنتاجيه تتميز بالقوه والتنوع والتطور التقنى، يمثل فيه رأس الرمح لإنتاج وسائل الإنتاج الرأسماليه والمنتجات الإستهلاكية من أجل زيادة معدلات النمو الصناعى.

أولاً أهم أهداف وأهمية قطاع الصناعات التحويلية:

تتمثل أهم أهداف وأهمية القطاع جملة المحاور والرئيسية التالية :

1. المحور الإقتصادى :

أ . يعمل على توسيع قاعده العرض، وتغطية جزء مقدر من إحتياجات الطلب المحلى من المنتجات الصناعيه السلع، تمثيلاً مع سياسة وإستراتيجية إحلال الواردات

ب. رفع القيمة المضافه للموارد الإقتصاديه خاصه الزراعيه بشقيها النباتى والحيوانى التى تزرع بها البلاد

ت. المساهمة فى دعم الخزينه العامه للدوله من خلال الضرائب والرسوم المحصله من المنشآت الصناعيه

ث. تساهم فى تصدير العديد من المنتجات الصناعيه ذات الميزه النسبيه ، مما يساعد فى إستجلاب العملات الأجنبيه ، والتى تستخدم فى تمويل مشروعات التنمويه بالبلاد ، علاوة على تحسين موقف الميزان التجارى

ج. يساهم معدلات النمو الصناعى بفاعليه وكفاءة فى تعجيل وتيره نمو الدخل القومى، مما يساعد على تخفيف أثر دم الإستقرار فى إقتصاديات البلاد

ح. المساهمة فى زيادة معدلات الناتج المحلى الإجمالى

2. المحور الإجتماعى :

أ. إيجاد فرص عمل لعدد مقدر من المواطنين ، مما يساهم فى معالجة قضايا البطاله

ب . المساعده على تحقيق الإستقرار الأسرى

ج. تعزيز وتقوية الترابط العائلى والمجتمعى

3. المحور الأمنى والسياسى :

- أ.، تساعد على توفير وتلبية إحتياجات المنظومة الأمنية من المعدات والإجهزة الدفاعيه والقتالية
- ب. توفر قاعده بيانات ومعلومات إحصائية صناعيه تساعد فى وضع الخطط والإستراتيجيات للمنظومات الأمنية
- ج. تساعد فى تعزيز مفاهيم وأهداف الأمن السياسى
- د. تقوى وتدعم مفهوم الإستقرار السياسى

4. المحور البيئى

- أ. تساهم فى تعزيز مفهوم وأهداف إستراتيجية الأمن البيئى
- ب. تعمل على معالجة المخالفات والنفايات عن طريق مشروعات إعادة التدوير .

ثانيا:- السمات والخصائص العامة لقطاع الصناعات التحويلية

- يعتبر قطاع الصناعات التحويلية أحد أهم الأنشطة الإستراتيجيه، الذى يحقق العديد من الأهداف الواقعيه للتنمية الإقتصاديه والإجتماعيه، ولعل من أبرز سماته وخصائصه العامة ما يلى :-
1. تحقيق قيمة مضافه للموارد الزراعيه والغابيه والحيوانيه والتعدينيه وثروات باطن الأرض
 2. الحد من إستيراد المنتجات وتوجيه حصيلة الدوله من العملات الأجنبية لمشروعات البنية التحتية التى تؤدى بدورها الى تنمية الأنشطة الإقتصادية المختلفه
 3. دعم قدرات البلاد التصديرية من المنتجات الصناعيه التى تمتلك ميزات نسبيه تمكنها من المنافسه فى الأسواق الإقليميه والدوليه .
 4. يعتبر حلقة الوصل وعجلة التوازن بين السياسات القوميه للتنمية الصناعيه والزراعيه
 5. تساعد بفاعليه على تحقيق مفهوم وأهداف إستراتيجية الأمن القومى للبلاد .
 6. يعمل على تحقيق الترابط الأمامى والخلفى مع منظومة القطاعات الإقتصادية الأخرى
 7. تعتبر أحد الوسائل الفعاله المساعده فى إحداث تغييراتحقيقه فى تركيبه البنيه الإقتصاديّه .

ثالثاً: - النظام المحاسبي المطبق بقطاع الصناعات التحويلية :

بالرغم من وجود قاعده صناعيه كبيره بالبلاد ، إلا أن الملاحظ أن معظم المنشآت الصناعيه العامله تعتمد على نظام معلومات المحاسبه الماليه _ كنظام وحيد _ وغياب مقومات وأركان نظام معلومات محاسبية التكاليف، مما يلقي بظلال سالبه على طريقه تحديد وقياس تكاليف الإنتاج بالصورة العلميه السليمه

رابعاً: السمات العامه التي يتصف بها قطاع الصناعات التحويلية من وجهة نظر محاسبية

التكاليف

1. إرتفاع الوزن النسبي لمتوسط تكلفه عنصر المواد والذي يبلغ %67 من إجمالي تكلفه

الإنتاج ويعزى هذا الإرتفاع للآتى :-

أ. معظم المواد يت م إستيرادها من الخارج، مما يترتب عليه تحمل القطاع بتكلفه إضافيه

من تأمين وترحيل وعتاله وتخلص ورسوم هيئة الموانئ البحرية ورسم الوارد .. وغيرها.

ب. أن الهيكل الصناعى بولاية الخرطوم يظهر ضعف الترابط الأمامى والخلفى فيما بين

أفرع الصناعات المختلفه والى إفتقاره كذلك للترابط المطلوب مع القطاعات الإقتصاديه

الأخرى .

2. يبلغ الوزن النسبى لمتوسط تكلفه العماله %14 منتكلفه الإنتاج ، وهذا يعكس أهمية

هذا القطاع فى توفير فرص عمل لعدد مقدر من المواطنين

3. يوجد تباين للوزن النسبى لمتوسط تكلفه عنصر الكهرباء فى هيكل تكلفه الإنتاج

للقطاعات الصناعيه المختلفه حيث يتراوح ما بين %17 كحد اقصى و %2 كحد

أدنى

4. .. تعتمد المنشآت الصناعيه فى البلاد على طريقه التكاليف الكليه والتي تقوم فكرتها

الأساسية على تحميل التكاليف المتغيرة والثابته على وحدات النشاط بحيث لا يبقى

رصيد للتكاليف دون تحميل.

الفصل الثانى

الموقف الحالى لقطاع الصناعات التحويلية فى ولاية الخرطوم

أولاً:- الصورة العامه لموقف القطاع الصناعى بولاية الخرطوم :

تتميز ولاية الخرطوم بتكوين خاص ، فهى من جهة عاصمه البلاد السياسيه والإدارية ، ومن جهة أخرى لديها شخصيتها الإعتبارية ومركزها الدستورى والتشريعى الخاص بها، بجانب كونها من اكبر ولايات البلاد من حيث الكثافه السكانيه . علاوه على إنها تمثل مركز النقل الصناعى فى البلاد من حيث عدد المنشآت الصناعيه التى تزرخ بها وتتنوع منتجاتها وإختلاف تقاناتها ومساهماتها فى دعم الخزينة العامه بمراد محلية وولائية وقومية.

جدول رقم (2 1)

موقف القطاعات الصناعيه حسب التصنيف الدولى

| النسبة | عدد المنشآت | الإنشطة الصناعيه |
|---------|-------------|---|
| 28.87% | 895 | غذائيات |
| 24.80% | 769 | الكماويات |
| 10.43% | 326 | الماكينات والمعدات الكهربائيه والإلكترونيه والتجميع وقطع الغيار |
| 9.80% | 304 | المنتجات المعدنيه |
| 9.16% | 283 | مواد البناء والتشييد |
| 5.67% | 174 | المنتجات الورقيه والطباعه والنشر |
| 5.34% | 167 | المنتجات الخشبيه |
| 2.27% | 71 | صناعات مختلفه |
| 2.02% | 63 | الغزل والنسيج والملابس الجاهزة |
| 1.86% | 58 | المدابغ والمنتجات الجلديه |
| 100.00% | 3100 | الإجمالى |

إعداد الباحث : سجلات وزارة الصناعه _ ولاية الخرطوم _ الحصر الصناعى الشامل 2014 م

الجدول (2/2)

الموقف الحالي للمنشآت الصناعية القائمة بالولاية

| الأنشطة الصناعية | عامل | متوقف | إجمالي | نسبة المنشآت الصناعية العاملة | نسبة المنشآت الصناعية المتوقفة |
|---|-------|-------|--------|-------------------------------|--------------------------------|
| الغزل والنسيج والملابس الجاهزة | 46 | 17 | 63 | 73.2% | 26.98% |
| الكيمويات | 608 | 161 | 769 | 79,06% | 20,94% |
| الماكينات والمعدات الكهربائية والإلكترونية والتجميع وقطع الغيار | 259 | 67 | 326 | 79,45% | 20,55% |
| المدابغ والمنتجات الجلدية | 47 | 11 | 58 | 81,03% | 18,79% |
| المنتجات الخشبية | 123 | 44 | 167 | 73,65% | 26,35% |
| المنتجات المعدنية | 243 | 61 | 304 | 79,73% | 20,7% |
| المنتجات الورقية والطباعة والنشر | 119 | 55 | 174 | 68,39% | 31,61% |
| غذائيات | 637 | 258 | 895 | 71,17% | 28,83% |
| مواد البناء والتشييد | 209 | 74 | 283 | 73,85% | 26,15% |
| صناعات مختلفة | 51 | 10 | 61 | 85,92% | 14,08% |
| الإجمالي | 2352 | 758 | 3110 | 75,63% | 24,37% |
| النسب للإجمالي | 75,63 | 24,37 | 100 | | |

إعداد الباحث : سجلات وزارة الصناعة _ ولاية الخرطوم _ الحصر الصناعي الشامل 2014 م

الجدول (2/2)

الموقف الحالي للمنشآت الصناعية القائمة بالولاية

| الأنشطة الصناعية | عامل | متوقف | إجمالي | نسبة المنشآت الصناعية العاملة | نسبة المنشآت الصناعية المتوقفة |
|---|-------|-------|--------|-------------------------------|--------------------------------|
| الغزل والنسيج والملابس الجاهزة | 46 | 17 | 63 | 73.2% | 26.98% |
| الكيمويات | 608 | 161 | 769 | 79.06% | 20.94% |
| الماكينات والمعدات الكهربائية والإلكترونية والتجميع وقطع الغيار | 259 | 67 | 326 | 79.45% | 20.55% |
| المدابع والمنتجات الجلدية | 47 | 11 | 58 | 81.03% | 18.79% |
| المنتجات الخشبية | 123 | 44 | 167 | 73.65% | 26.35% |
| المنتجات المعدنية | 243 | 61 | 304 | 79.73% | 20.7% |
| المنتجات الورقية والطباعة والنشر | 119 | 55 | 174 | 68.39% | 31.61% |
| غذائيات | 637 | 258 | 895 | 71.17% | 28.83% |
| مواد البناء والتشييد | 209 | 74 | 283 | 73.85% | 26.15% |
| صناعات مختلفة | 51 | 10 | 61 | 85.92% | 14.08% |
| الإجمالي | 2352 | 758 | 3110 | 75.63% | 24.37% |
| النسب للإجمالي | 75,63 | 24,37 | 100 | | |

إعداد الباحث : سجلات وزارة الصناعة _ ولاية الخرطوم _ الحصر الصناعي الشامل 2014 م

ثانياً:- التحديات والعقبات التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية :

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية أحد أهم المنظومات الإنتاجية، والذي يساهم بدور مقدر في النهضة الزراعيه الكبرى المنشودة، خاصه أنه لا يمكن أن تكون هنالك نهضة زراعية دون قاعده صناعيه حقيقيه دعامه ومسانده لها.

وبالرغم من الأهمية الإقتصادية والتنموية لهذا القطاع ، إلا انه ظل يواجه العديد من التحديات والعقبات والتي أثرت سلباً عليه ، وحدت من إنطلاقته ودون إستغلال لطاقاته الإنتاجية المتاحة ، حتى بالنسبة للقطاعات الصناعيه والتي تفوق طاقاتها الإنتاجيه المركبة إحتياجات الطلب المحلي ، بل ترتب على جملة تلك التحديات والعقبات الى توقف العديد من المنشآت الصناعيه العامله فى مختلف القطاعات . عليه من خلال القراءه العميقه والتحليلية لواقع قطاع الصناعات التحويلية، يُلاحظ أنه يوجد العديد من التحديات والعقبات والتي يمكن تصنيفها الى محورين رئيسيين هما :-

1. التحديات والعقبات الكليه ذات الطبيعه العامه والمشاركونه لكل القطاعات
2. تحديات وعقبات خاصه وهى تتمثل فى التحديات النوعيه المرتبطه بطبيعيه كل قطاع صناعى دون الأخر
3. وتتمثل أهم تلك التحديات والعقبات العامه والمشاركونه لكل القطاعات الصناعيه فى جملة النقاط الأتية :-
4. عدم الإتساق والترابط الفاعله بين منظومه التشريعات والقوانين ذات الطبيعه الإقتصادية الإتحاديه والولائيه والمحليه المرتبطه بالقطاع الصناعى ، مما اثر سلباً على المناخ العام للإستثمار .
5. عدم توفر أو ضعف البنيات التحتيه والخدمات الأساسيه فى المناطق الصناعيه من الدفاع المدنى والصرف الصحى... الخ مما يؤدى الى إرتفاع تكلفه الوحدات المنتجه
6. عدم وجود قاعده حديثه للبيانات والمعلومات الصناعيه بالبلاد ، حيث أحر مسح صناعى تم فى سنة الأساس 2001م .
7. عدم ثبات وإستقرار السياسات الإقتصادية والماليه والنقدية
8. عدم توفر الطاقه الكهربائيه الكافيه والقطوعات المبرمجه و غير المبرمجه ، وتذبذب التيار الكهربائى والذى يؤدى الى الكثير من المشاكل للخطط والعمليات التشغيلية
9. صعوبه الحصول على التمويل التشغيلى ورأسمالى وإرتفاع تكلفته

10. التخلف التكنولوجى فى كثير من المجالات الصناعيه أفرز الكثير من السلبيات سواء فى رفع تكلفة الإنتاج أو نوعية المنتجات وجودتها أو التأثير البيئى
11. عدم وجود إدارة متخصصة بالمناطق الصناعيه تتولى الإشراف والرقابة وتقديم الخدمات والمتابعه
12. التنازع حول الصلاحيات والإختصاصات نتيجة للتضارب بين قوانين عده جهات تمتلك صلاحيات التعامل مع المنشآت الصناعيه الأمر الذى يصل لحد الإغلاق
13. تردى الأوضاع البيئيه والخدمات بالمناطق الصناعيه وإنعدام الإشراف الحكومى عليها
14. عدم وجود أولويات للإستثمار فى القطاع الصناعى تتناسب مع إمكانيات البلاد الإقتصاديه
15. والرسوم بموجب قوانين إتحاديه ولائيه او محلية، دون تنسيق مما أضاف أعباء ماليه جديدة على المنتجات الصناعيه ، التى ما زالت تبحث عن وسائل لتخفيض تكاليف إنتاجها حتى تتمكن من المنافسه
16. غياب الوعى التكاليفى لدى بعض أصحاب وإدارات المنشآت الصناعيه والإعتماد بصفه رئيسيه على نظام معلومات المحاسبه الماليه بالرغم من أنه غير كافى لتحديد وقياس تكلفه النشاط بصورة السليمه .
17. المنافسه الخارجيه الجائره وإغراق السوق المحلى بالمنتجات المستورده المماثله للإنتاج المحلى، مع عدم كفاية الإجراءات التى تحقق نوعاً من المنافسه العادله وتحمى الصناعه الوطنيه دون المساس بجوهر وفلسفه سيا كثره الجهات والإجهزه التى تقوم بفرض الضرائب والرسوم بموجب قوانين إتحاديه ولائيه او محلية، دون تنسيق مما أضاف أعباء ماليه جديدة على المنتجات الصناعيه ، التى ما زالت تبحث عن وسائل لتخفيض تكاليف إنتاجها حتى تتمكن من المنافسه .

الفصل الثالث

الضرائب والرسوم المفروضة على قطاع الصناعات التحويلية

يمثل النشاط المالى للدولة فى الكيفية التى تقوم بها من أجل تدبير الموارد المالىة اللازمة لتقوم بواجباتها ومسئولياتها فى رعاية شئون الناس ومصالحهم وتشكل السياسة الضريبية للدولة أحد أهم المكونات والعوامل الرئيسية لمناخ العام للإستثمار .

أولاً تعريف الضريبة : بانها مبلغ من المال يفرض ويجب جبراً من الممول طبقاً لمبدأ التضامن الإجتماعى، ويقوم بدفعه وفقاً لمقدرته التكلفة ومساهمة منه فى الإعباء العامه بغض النظر عن المنافع الخاصه التى تعود عليه وتستخدم حصيلة الضريبة فى تغطية النفقات العامه وتحقيق اهداف السياسة المالىة للدولة .

عناصر الضريبة :

1. تتمثل أهم مكونات فى عناصر الضريبة فى الأتى :-
2. . إقطاع مالى لصالح الدولة
3. الضريبة تفرض وتدفع جبراً
4. عدم وجود نفع خاص ، وتفرض طبقاً للمقدره التكلفة للممول

ثانياً : اهداف السياسة الضريبية:

تهدف الضريبة أساساً الى توفير الموارد المالىة اللازمة لتغطية النفقات العامة، وهى أداة مهمة من أدوات التدخل الحكومى فى حركة الحياه الإقتصادية والإجتماعيه ، واحداث التوازن الإقتصادى والإجتماعى للمجتمع ، بجانب إمكانية إستخدامها لحماية المنتجات الوطنيه وتشجيع الإدخار والإستثمار .

ثالثاً :- أنواع الضرائب :

1. تبوب الضريبة الى عدة انواع حسب الأسس المتبعه فى عمليه التبوب، ألا أن من أبرزها وأهمها تبويب الضريبة على أساس قدره الممول فى نقل عبئها الى الأخرى ، وهى تبوب الى ضريبة مباشرة وغير مباشرة
2. الفرق بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة :

– تختلف الضريبة المباشرة عن الضريبة غير المباشرة من حيث الأتى :-

فالضريبة المباشرة هى :- التى يصعب نقل عبئها للغير، مثال ذلك ضريبة الدخل الشخصى، وتتميز هذه الضريبة بعده مزايا كما قال علماء المالىه العامه وهى وفره حصيلتها وعنصر الإيجار أقل وضوحاً وأقل تكلفتها فى تحصيلها

5. أما الضريبة غير المباشرة هى تلك الضريبة التى يمكن نقل عبؤها للغير، مثل ذلك الضريبة على القيمة المضافه 17% و الإنتاج 10% .. وغيرها .

رابعاً : مفهوم الرسم :

يعرف بأنه مبلغ من المال يدفعه الفرد جبراً الى الدوله أو أحد اشخاص القانون العام، نظير خدمه خاصه ويستعان به على أداء تلك الخدمة التى يجب أن تغلب عليها المنفعه العامه على المنفعه الخاصه.

خامساً :مقارنة بين الضريبة والرسم:

تتشابه الضريبة مع الرسم فى أن كلا منهما عبارة عن مبلغ من المال يجب دفعه من المواطنين بقصد تغطية نفقات عامه . ولكن توجد أوجه إختلاف عديده بين الضريبة والرسم تتمثل إجمالاً فى الأتى :-

1. الضريبة مساهمة غير مشروطه بشرط أو قيد فى اعباء الجماعه بما فى ذلك الخدمات التى لاتفى رسومها بنفقاتها اما الرسم فهو مساهمة جزئية من المنتفع فى تكاليف الخدمة المؤداه .
2. الضريبة تفرض مقابل خدمة عامه وليس مقابل نفع خاص يعود على دافعها على خلاف الرسم الذى يقوم على وجود نفع خاص قابل للقياس والتقدير، وهذا فى الحقيقة هو الفارق الجوهرى بين الضريبة والرسم، وحتى هذا الفارق كثيراً ما يكتفه الغموض من الناحية العمليه إذ كثيراً ما يخلط الشارع بتلك الضريبة والرسم ويرجع ذلك الى أن الرسم يفرض فى مقابل نفع خاص ويجب أن الا يزيد سعره عن تكلفه إنتاج الخدمة فان زاد كانت الزيادة ضريبة ، وقد يكون من المتعذر تجزئة الضريبة الى حصه للضريبة وأخرى للرسم .

ومن هنا نشأ اللبس بين الضريبة والرسم ويزيد من هذا اللبس أن التشريعات لا تراعى فى تسميتها هذه التفرقه الفنيه

3. تختلف الضريبة عن الرسم من حيث الغرض فالضريبة قد تهدف الى تحقيق أغراض إقتصادية أو إجتماعية أو مالية بينها الرسم لا يفرض فى الأصل الا يفرض فى الأصل الا لغرض مالى اى تحقيق إيراد لدولة يساهم فى جزء من نفقاتها العامة

4. يفرق فى بعض البلاد كمصر الضريبة والرسم من ناحية تقدير كل منها فالضريبة لا تفرض الا بقانون ، كما أن القانون هو الذى يحدد سعرها وتفصيلها أما الرسم فيفرض إجمالاً بناء على قانون أى يكفى أن يقدر القانون مبدأ فرض الرسم على أن يترك تحديد سعره وشروط تحصيله للسلطة التنفيذية بموجب لوائح خاصة.
ملحوظة :

ويرجع الإكتفاء بفرض الرسم فى حدود القانون الى ضآلة اهمية الرسم من الناحية الإقتصادية، والمالية والى ضرورة ان يتميز فرض الرسم بقدر من المرونة فضلاً ، عن تعدد الخدمات التى تحصل رسوم فى مقابلها .

سادساً:- نماذج لأنواع الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع

1. الضرائب الإتحادية

أ. فى مرحلة إستيراد مدخلات الإنتاج :

ب. _ 3% رسم وارد

ت. _ 17% الضريبة على القيمة المضافة (مدخلات الإنتاج التى تستخدم لأكثر من غرض صناعى / تجارى) تفرض عليه رسوم جمركيه حسب موقعها من المشروع الجمركيه (10%، 20%، 40%) مع فرض (17%) الضريبة على القيمة المضافة

ب . فئات الرسوم والضرائب المفروضة على المنتجات :

تفرض على مجموعه من المنتجات الصناعيه المنتقاه، رسوم إنتاج تتفاوت من منتج لأخرى بالإضافة الى (17%) الضريبة على القيمة المضافة والأخيره تراكميه ومقاصه بين مرحلة المدخلات والإنتاج النهائى.

جدول رقم (3/3) يوضح فئات ضريبة الإنتاج على المنتجات الصناعيـه

| بيان | فئة الرسوم % |
|--|----------------------------|
| 1. السكر | 17% |
| 2. المياه الغازية والعصائر | 10% |
| 3. التبغ والسجائر | 23% |
| 4. الأسمنت | 5% |
| 5. البوهيات | 5% |
| 6. الصناعات الحديديه | 10% |
| 7. صناعه التجميع | 10% |
| 8. العريبات | متفاوتة حسب الحجم (س .س) |
| 9.خراطيش المياه وانابيب ومواسير | 20% |
| 10. صهاريج وخزانات وابواب ونوافذ والواح من البلاستيك | 20% |
| 11. بلاستيك شفاف | 20% |
| 12. أوانى منزلية بلاستيك | 20% |
| 13. أثاثات من حصير بلاستيك | 20% |
| 14. ززيوت عريبات _ بانواعها | 20% |
| 15. صصابون بانواعه | 10% |
| 16. سسيراميك | 20% |
| 17. رخام | 20% |
| 18. بوهيات | 20% |
| 19. شاشت وتلفزيونات | 20% |

ب . الضريبة على القيمة المضافه

تفرض هذه الضريبة بفئة (17%) على معظم المنتجات الصناعيـه ، وتحصل كمرحلة أولى من حالة إستيراد مدخلات الإنتاج أو شرائها من السوق المحلى ، على أن يتم التحصيل النهائى بمقر الإنتاج عند مرحلة البيع والمقاصه مع تم تحصيله فى مرحلة الإستيراد أو الشراء من السوق المحلى

_ درجت بعض الجهات الحكومية الإتحادية على فرض رسوم مقابل خدمة تؤدي لطالب الخدمة وتخضع هذه الرسوم لزيادات كبيرة كل عام فيها (هيئة الموانئ البحرية، الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ..غيرها)

2. الرسوم والضرائب الولائية

أ. تتعدد انواع ومسميات وفئات الرسوم والضرائب الولائية والمحلية المفروضه على المنشآت الصناعيه ومنتجاتها وتختلف من ولاية لأخرى وداخل الولاية من محلية لأخرى
ب. درجت بعض الوزارات الولائية على فرض رسوم مقابل خدمات تؤدي لطالب الخدمة وتخضع هذه الرسوم لزيادات دوريه كل عام، ومعظم هذه الرسوم لا علاقه لها بتكلفه الخدمة بقدر ما هي مصدر إيرادي على سبيل المثال (الرخص الصحية ، النفائات ..)

ج. السجلات

درجت بعض الجهات الحكومية الولائية بإلزام إدارات المنشآت الصناعيه بتسجيل منشأتها سنوياًفى مقابل رسوم وجدول رقم (4_3) بين ذلك

| نوع السجل | القانون المنظم | الجهة الإدارية المسئولة |
|-----------------------------|--|-------------------------------------|
| 1. سجل تسجيل منشأة صناعيه | قانون العمل | الإدارة العامه للعمل بولاية الخرطوم |
| 2. السجل الصناعى | قانون تنمية إدارة وتنظيم الصناعه لسنة 1996 / ولاية الخرطوم | الإدارة العامة للصناعه |
| 3. سجل تجارى محلى | قانون تنظيم إدارة التجارة بولاية الخرطوم | 99 المعدل |
| 4. سجل المصدرين والمستوردين | قانون سجل المصدرين والمستوردين | وزارة التجاره الإتحادية |

يُلاحظ من الجدول رقم (4_3) ما يلى :-

1. تعدد شهادة التسجيل المنشأة الصناعيه دون وجود منطقى موضوعى
2. إرتفاع قيمة تجديد لسجلات من سنة لأخرى

3. عدم وجود فلسفة إقتصادية علمية تبين مفهوم تعددية هذه السجلات سواء أنها تعتبر مصدر إيرادات لتلك الجهات.

6. رسوم ترخيص عربات التوزيع

7. نتيجة لتطور مفاهيم والسياسات التسويقية وإتجاه المنشآت الصناعية لتوزيع منتجاتها عبر عربات مملوكة لأهداف الإطمئنان على سلامة توصيل منتجاتها بالصورة السليمة لا كبر عدد من المستهلكين ولقد ساعد في ذلك قانون تشجيع الإستثمار والذي يمنح المنشآت الصناعية إعفاء جمركى على عربات سواء كانت للأغراض الإدارية او التسويقية والجدير بالذكر أن قطاع المياح الغازية يعتبر من أكثر القطاعات الذى يمتلك اسطول من العربات .

نماذج من الرسوم المفروضة على ترخيص العربات:

1. رسوم ترخيص
2. إستيكر
3. تجديد سنوى
4. تجديد سنوى
5. رسوم فحص آلى
6. كرت سلامه
7. رسوم ولايات
8. رسوم ولايات
9. رخص تجارية لعربات التوزيع.

نموذج للرسوم المحلية :

1. نفايات :

| 2021 | 2020/2019 | 2018 | بيان |
|--------|--------------|---------------------------|---|
| | | 1500 / شهرياً | الصناعات الثقيلة |
| | | 1000 ج / " | " المتوسطة |
| | | 700 ج / " | " صغيره |
| | | | <u>الصناعات الثقيلة</u> |
| 10.500 | 2100 | | المجموعه (أ) |
| 10.500 | 2025 | | " (ب) |
| 10.500 | 1950 | | " (ج) |
| | | | المتوسطة |
| 7000 | 1400 | | أ |
| 7000 | 1350 | | ب |
| 7000 | 1300 | | ج |
| | | | خفيفه |
| 4900 | 980 | | أ |
| 4900 | 945 | | ب |
| 4900 | 910 | | ج |
| | | | 2. العوائد ورسوم الخدمات |
| 30 | 10 جنيه | 8 / جنيه للمتر المربع | 1. الصناعات الثقيلة (أ) _ صاله الإنتاج |
| 27 | 9 جنيه | 7 / جنيه للمتر المربع | _ منافع ومخزن |
| 18 | 6 جنيه | 4 / جنيه/ للمتر المربع | _ المتبقى |
| 99000 | 33000 سنوياً | 33000 سنوياً | _ رسوم خدمات |

الفصل الرابع

الأثار المترتبة على فرضية الضرائب والرسوم على المنشآت الصناعية ومنتجاتها

أولاً:- مدخل :

إبتداء وقبل أن نتناول موضوع الأثار المترتبة على سياسة الحكومة فى فرضية الضرائب والرسوم على المنشآت الصناعية ومنتجاتها بشئ من التحليل والتعليل . لابد من وضع مجموعه من الحقائق المجردة المستنبطه من البيئة الإقتصادية كأطار مرجعى يساعد فى فهم وتفسير تلك الأثار وإنعكاساتها بصورة تتسم بالعلمية والموضوعيه . وتتمثل تلك الحقائق فى الآتى :-

1. التأمين على مبدأ حقيقة الحكومة فى فرض الضرائب والرسوم بإعتبار ذلك من المسلمات، البديهيات لتتمكن من القيام بواجباتها ومسئولياتها تجاه قضايا البلاد والعباد وتتشابك وتتفاعل مع بعضها

2. التداخل والتشابك بين بين التحديات والعقبات وتفاعلها مع بعضها البعض .

3. والتي تواجه المنشآت الصناعية فى ظل الظروف الإقتصادية بالغة التعقيد والتي تمر بها البلاد مما يجعل من الصعب علمياً وعملياً تحديد أثار أى تحدى او عقبة بصورة منفردة . ولعل من أبرز ملامح تلك الظروف ما يلى :-

أ _ 1 إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية فى مقابل سلة العملات الأجنبية خاص بعد تطبيق سياسة سعر الصرف المدار المرن والذي أدى لإنخفاض العملة المحلية بنسبة 582 %.

ب _ الإرتفاع الكبير والمتصاعد فى معدلات التضخم والذي وصل نهاية شهر فبراير لهذا العام الى 300%

ج _ شح وضعف إنسياب الوقود (البنزين وجازولين والفيرنس) .

د. إرتفاع سعر صرف ما يسمى بالدولار الجمركى من 15 جنيه للدولار الى 20 جنيه /للدولار بنسبة زيادة 33% ثم الى 28 جنيه /للدولار بنسبة 40% فان الزيادة الكليه بلغت بنسبة 87%

هـ. القطوعات المستمرة للتيار الكهربائى وزيادة الأجور والمرتبات بنسبة 540%

4. يتوقف أثر الضرائب والرسوم المفروضه على المنشآت الصناعيه ومنتجاتها على التفرقه بين نوعين من الضرائب وهما : الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

أ. فالضرائب المباشرة ورسوم الخدمات تعتبر جزء لا يتجزء من تكلفه النشاط الصناعى تتحمله المنشأة الصناعيه ويؤثر على نتائج اعمالها ومقدرتها التنافسية لان طبيعة علاقه بينها علاقه طرديه

ب . الضرائب غير المباشرة ليست لها علاقه بتكاليف النشاط الصناعى ، يتحملة المستهلك وتؤثر بشكل رئيسى على قدرته الشرائيه وعلى قدراته وإختياراته مما يدفع بعض إدارات المنشآت الصناعيه فى بعض الأحيان الى تحمل جزء من هذه الضرائب ضمن تكلفه إنتاجها لتحسين قدرتها التسويقية.

5. تكمن المشكله الأساسيه فى موضع الدراسه فى منهجية تقدير الضرائب والرسوم، وفى فلسفه الزيادات الكبيره والدورية فى كل عام . وفى كيفيه وادوات واسلوب تطبيقهما وتحصيلهما
عليه يمكن حصر إجمالاً الآثار والإنعكاسات المترتبة على فرضية الضرائب والرسوم على المنشآت الصناعيه ومنتجاتها فى الأتى :-

1. فى ظل غياب وضباييه الرؤيه والفلسفه الإقتصادية المتوازنة فإن فرضها يحدث خللاً بيناً فى القدره التنافسية للمنتجات الصناعيه الوطنيه نتيجة لإرتفاع تكلفتها واسعارها امام المثلل المستورد .
2. تؤثر سلباً على حجم رأس المال التشغيلى للمنشآت الصناعيه ، مثال ذلك فرض الضريبة المضافه (17%) على مدخلات الإنتاج المستورده والتي تؤخذ مقدماً ، مما يجعل التاجر الذى يستورد سلعه جاهزه فى وضع افضل من المصنع والذى يحتاج لعمليات متعدده لتحويل المواد الى منتج نهائى
3. فى ظل إرتفاع معدلات التضخم وعدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية سيؤدى ذلك حتماً الى زياده المستوى العام لاسعار السلع والخدمات وتآكل رؤوس الاموال المستثمره .
4. يقع عبء الضريبة غير المباشرة على المستهلك النهائى مما تضعف من قدرته الشرائيه نتيجة لتآكل دخله ، بالإضافة لذلك توصف الضريبة غير المباشرة بإنها عمياء وظالمة لا تتميز بين الغنى والفقير، لذلك بوصفها البعض بإنها من أسوء انواع الضرائب التى تفرض على المواطنين
5. فى ظل الأوضاع الإقتصاديه المعقده التى تمر بها البلاد ، تغيرات طبيعيه وخصائص بعض الضرائب غير المباشرة واصبحت جزء من تكاليف الإنتاج تتحمله المنشآت الصناعيه حتى تتمكن من تسويق منتجاتها وتحسين قدرتها التنافسية مما يؤثر سلباً على نتائج اعمالها .

6. الزيادة المتصاعده فى الضرائب والرسوم فى ظل غياب الفلسفة الإقتصادية فى فرضها ستؤدى الى تباطؤ الإنتاج الصناعى مما يؤدى الى إرتفاع نصيب الوحده من التكاليف الثابتة التى تؤدى الى تعقيد وضعها التنافسى

7. يوجد العديد من الضرائب والرسوم والمساهمات الإجبارية التى تفرض على المنشآت الصناعيه ومنتجاتها ومعظمها ليست نظر خدمات ، علماً بأن بعض الرسوم المفروضه نظير خدمات لا يتم القيام بتلك الخدمات _ مثال نقل النفايات ، عندما تقوم إدارة المنشأة الصناعيه بنقل النفايات الخاصه بها يتم فرض رسوم على العربات الناقله ورسوم بالنسبة لمكب النفايات بالرغم من سداد رسوم النفايات

8. تشكل مصدر إرهاق قلق دائماً لأدارات المنشآت الصناعيه من خلال مقابلة تلك الجهات التنفيذية المتعددة لإقناعها بموقفها إتجاه تلك الضرائب والرسوم .

9. يؤثر الأسلوب الحالى المتبع فى فرضية الضرائب والرسوم على المنشآت الصناعيه ومنتجاتها على نتائج اعمالها وبالتالي يهدد قدرتها على البقاء والإستمرار فى ظل البيئة الإقتصادية الحاليه بالإضافة لذلك فانها تؤثر سلباً على تدفقات الموارد الماليه للخرينة العامه للدوله فى المدى المتوسط والبعيد .

نموذج خاص : تبيان أثر ضريبة الإنتاج التى فرضت مؤخراً:

إتجاه الحكومه من خلال النظره الجبائيه وغياب الرؤيه والترتيبات الإقتصادية الى توسيع مظلة فرض ضريبة الإنتاج على قطاعات صناعيه جديده_ لم تكون خاضعه لهذه الضريبة _ بموجب القرار رقم (1 / 2021م) الصادر من سلطات الجمارك بفرضها على منتجات البلاستيك والأثاثات ، زيوت العربات ، والصابون والسيراميك والرخام ، وتصفيه الذهب بنسب تتراوح ما بين 10% الى 20% .

لتوضيح أثر هذه الإتجاه على قطاع منتجات البلاستيك على سبيل المثال فى حالة إستيراد سلع مشابهة للمنتجات الصناعيه الوطنيه من جمهوريه مصر العربيه

_ معلوم عدد السفريات بالبصاات لمصر يوم فى المتوسط التقريبي (30) رحله

_ ليس الغرض السفر والسياحه والعلاج إنما يوجد تجار (قطاعى _ توزيع شنته ، وجلب سلع مشابهه للمنتجات الصناعيه المثلله (ركشات ، إسبيرات ، أوانى منزليه بلاسيكيه ، المونيوم)

_ وكما هو معلوم فإن طبيعة التجار المسافرين هو زبون تم فقده بالإضافة لتأثير هذا النوع من السفريات على طلب العمله الأجنبية

_ الإجراءات الجمركيه (اورنيك 54 شهادة تفتيش ، شحنة راكب)

_ من الأثار _ فاقد ضريبي كبير

_ إختلال فى الميزان التجارى .

_ مع ملاحظة أن شهادة تفتيش تشير الى القيمة دون الكميات

_ صعوبة منافسة المنتجات الصناعيه الوطنيه المستورده من أبرز أسبابها إنخفاض تكلفه إنتاج السلع المستورده بأسباب متعلقه بالبيئه الداخليه لتلك السلع (إنخفاض تكلفه التشغيل الغير متوفره حالياً للمنتج الصناعى المحلى .

_ ملاحظة أخرى : أن بعض مدخلات الإنتاج الخاصه بقطاع البلاستيك تتم إنتاج بها منتجات خاضعه لضريبة الإنتاج واخر غير خاضعه لها مما تحدث مقارنة فى التعامل مع هذا الواقع المعقد من جانب سلطات الجمارك .

الخلاصة :

أولاً: - النتائج

تم التوصل لجملة النتائج التالية من خلال منهجية هذه الدراسة التحليلية :

1. يساهم قطاع الصناعات التحويلية بدور كبير في خلق التشابك بين منظومة القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة لدوره المتعاظم في زيادة معدلات نمو الدخل القومي ، وزيادة فرص الإستثمار والمساعدة الفاعلة في تنويع التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية والإعتماد على الذات وخفض معدلات الإعتماد على الخارج .
2. الصناعة هي أحد أهم الأنشطة الإستراتيجية والتي تحقق اهداف التنمية الصناعي والتي تعتبر جزء لا يتجزء من اهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية .
3. تتبع اهمية الصناعة في تحقيقها القيمة المضافة لموارد البلاد الزراعيه والحيوانية والثروات المعدنية وتحقيق تطلعات المواطنين في الحصول على السلع بجودة عالية تتوافق مع متطلبات التصنيع الجيد والصدقه البيئيه بالإضافة لتوفير فرص للعمل للعدد مقدر من المواطنين
4. تمثل ولاية الخرطوم مركز النقل الصناعي من حيث عدد المنشآت الصناعي التي تتركز بها الولاية وتنوع منتجاتها وإختلاف تقاناتها ومساهماتها في الموارد المحليه والولائية والقومية .
5. حسب نتائج الحصر الصناعي الشامل الصادر من وزارة الصناعة والإستثمار _ بولاية الخرطوم عام 2014 م ، يبلغ عدد المنشآت الصناعي (3000) منشأة صناعية منها (76 %) عاملة و(24%) متوقفة)
6. يواجه قطاع الصناعات التحويلية العديد من التحديات والعقبات والتي يمكن تصنيفها الى تحديات وعقبات كليه ذات طبيعة عامة ومشاركة لكل القطاعات، وأخرى تحديات وعقبات خاصه مرتبطة بطبيعة كل قطاع .
7. يمثل النشاط المالي للدولة في الكيفية التي تقوم بها من أجل تدبير الموارد المالية التي تمكنها من القيام بواجباتها ومسئولياتها في رعاية شؤون البلاد والعباد
8. إبراز أنواع الضرائب هل الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

9. تعدد أنواع ومسميات القوانين الإتحادية والولائية والمحلية بفرض رسوم وضرائب على المنشآت الصناعية ومنتجاتها في ظل غياب تام لهندسة تشريعية حاکمة .

10. معظم الرسوم التي تفرضها السلطات الحكومية في مقابل الخدمة التي تقدمها للمنشآت صناعية لا علاقه لها بالتكلفه الحقيقية للخدمة يقدر ما هي مصدر إيرادات وهذه ليست المشكله وإنما تكمن المشكله في غياب الرؤية الاقتصادية في فرضها .

10. إختلاف الإرتباطات المطلقات الإقتصادية السليمة لفرض الرسوم والضرائب على المنشآت الصناعية بفاسفه وأهداف قانون تشجيع الإستثمار

11. تعدد الرسوم والضرائب المفروضه على المنشآت الصناعية دون ضوابط واهداف التنمية الاقتصادية

12. تعدد الضرائب والرسوم المفروضه بمسمياتها وفئات المختلفه وزياداتها المتصاعده المستمرة وتعدد جهاتها الإدارية تشكل في مجملها أثر سالباً على المناخ العام للإستثمار

13. المعلومات التي يوفرها نظام محاسبة التكاليف لإدارات المنشآت الصناعية لا يمكن الحصول عليها من مصادر معلومات أخرى .

14. نجاح إدارات المنشآت الصناعية في تحقيق اهدافها يرتبط إرتباط وثيق بفاعليتها وكفاءتها في إستخدامها لمخرجات نظام معلومات محاسبة التكاليف في مجالات التخطيط والرقابه وتقويم الأداء وإتخاذ القرارات .

15. يتوقف القياس السليم لأثر فرضية الضرائب والرسوم على الوزن النسبي لتلك الضرائب والرسوم في هيكل تكلفه الوحده المنتجه ، فطبيعة العلاقه بين الضرائب والرسوم المفروضه على المنشآت الصناعية وتكلفه إنتاجها علاقه طرديه فكما زادت الضرائب والرسوم زادت تكلفه الإنتاج وبالتالي زادت أسعارها وأضعفت قدرتها التنافسية .

ثانياً: - التوصيات

إستناداً على نتائج تحليل هذه الدراسة يمكن أن يتطور قطاع الصناعات التحويلية وينهض ، إذا تم علاج مشاكله بصورة جذرية وإستطاعت الدولة أن تضعها على رأس أولوياتها كهدف إستراتيجى لتحقيق التنمية الصناعيه المنشوده عليه نوصى بالآتى :-

أولاً:- المحور التشريعى :

1. ضرورة إستكمال البناء التشريعى للقوانين ذات الصيغه الإقتصاديه للبلاد
2. ضرورة إعادة النظر فى كافة التشريعات الولائيه ذات الصيغه الإقتصادية وربطها وفق رؤية تشريعيه اقتصاديه متكامله مع منظمة البناء التشريعى والإقتصادى الإتحادى
3. إجراء تعديل على قانون تنمية وإدارة وتنظيم الصناعه لولاية الخرطوم لسنة 1996 ليستوعب كافة المتغيرات الدستورية والتشريعية والاقتصاديه بعد الثوره
4. _ إعادة النظر فى كافة القوانين والتشريعات المرتبطة بالصناعه، إعادة النظر فى قانون ضريبة الإنتاج بما يتسق ويتمشى مع فلسفه وغايات الإستثمار الصناعى
5. إعادة النظر فى قانون تشجيع الإستثمار ليشمل إمتيازات حقيقيه جاذبه للإستثمار الصناعى خاصه فى مجال الضرائب والرسوم لتخفيض تكاليف الإنتاج دعماً للقدرة التنافسيه للإنتاج الوطنى با لإضافة الى ضرورة وجود نصوص واضحه تحمى الإنتاج الصناعى .

ثانياً:- محور السياسات :

1. ضرورة وضع معايير علميه وموحده تتخذ كأساساً لتقدير العوائد على المنشآت الصناعيه بكل محليات الولايات .
2. يجب إشراك إتحاد الغرف الصناعيه السودانى أو غرفة الصناعه بالولاية لجان التقديرات تمشياً مع إحكام العوائد لسنة 2005 المعدل
3. ضرورة تقنين الزيادات فى قيم العوائد وفق رؤية علميه واقتصاديه تأخذ فى الإعتبار فلسفه وأهداف الإستثمار وسياسات الإقتصاد الكلى

4. إعادة النظر تشريعاً في ازدواجية الرخصة بالغائها والإكتفاء بالرخصة الإستثمارية فقط من خلال إجراءات التعديلات التشريعية اللازمة
5. ضرورة الإهتمام بتنمية المقدره الإيرادية للمحليات ليس عن طريق الزيادة الدورية المتصاعده في قيم الرسوم المختلفه وإنما عن طريق أنشطة إستثمارية حقيقية ذات مردود إقتصادي لتمكن المحليات من القيام بالدور المنوط بها ومواجهة إلتزاماتها المتجددة
6. ضرورة النظر الموضوعية في كافه الرسوم والضرائب المفروضه على قطاعات الصناعات الصغيرة والحرفيه وفق رؤية إستراتيجيه وعلمية تشجيعية وتنموية
7. الإعفاء الكامل من ضريبة الإنتاج على المنتجات الصناعيه ما عدا السجائر خاصه وأن قانون الضريبة على القيمة المضافه ألغى جميع الضرائب غير المباشرة (ضريبة الإنتاج ، ضريبة المبيعات) في إطار الإطلاح الضريبي .
8. إعفاء المنتجات الصناعيه التي تدخل في إنتاجها المنتجات الزراعيه من الضريبة على القيمة المضافه أسوة بالمنتجات الزراعيه المعفاة من الضريبة حسب القانون بطبيعتها لتقليل تكلفه الغنتاج وفي تحسين مقدرتها التنافسية
9. بعض السلع معفاة من الضريبة على القيمة المضافه في حين تفرض الضريبة على مدخلات الإنتاج وفي هذه الحالة تصبح الضريبة على القيمة المضافه ضريبة مبيعات مما يتنافى مع مفهوم الضريبة على القيمة المضافه .
10. وضع معايير علمية وموحدة تعتمد كأساس لتقدير الرسوم التي تحصل مقابل خدمات وتطبيقها على جميع الولايات .
11. الإهتمام بتنمية المقدرات الإيرادية للمحليات ليس عبر زيادة وفرض رسوم الضرائب (العوائد _ الرخص التجارية ... وغيرها) التحصيل غير المؤسسى إنما يكون عبر أنشطة إستثمارية حقيقية ذات جدوى إقتصاديته لتكون مصدر الإيرادات لتمكن المحليات من القيام بالدور المنوط بها ومواجهة إلتزاماتها المحددة .

12. ضرورة وجود سياسات صناعية بالموازات العامة الإتحادية واللوائية والمحلية بصورة متناسقة لتفادي كافة الآثار السالبة على القطاع

13. إعادة النظر في أسلوب فرض ضريبة القيمة المضافة وفق مفهوم القيمة المضافة وليس كضريبة مبيعات كما هو الحال .

14. عدم فرض أى رسوم على العربات او مكب النفايات بالنسبة للمنشآت الصناعية التى تقوم بسداد رسوم النفايات ولا تقوم الجهات المختصة بإزالة تلك تالنففايات فى الأوقات المتفق عليها مما يضطر المصنع لنقل تلك النفايات بعرباتهم الخاصه حيث تتعرض لفرض الرسوم .

ثالثاً:- محور نظام المعلومات المحاسبية :

- ضرورة تطبيق نظام المعلومات المحاسبية المتكامل " المالية _ التكاليف _ فى منشآت صناعية العامله فى البلاد .

_ العمل على زيادة الوعى المحاسبى والتكاليفى لدى أدارات واصحاب المنشآت الصناعيه

رابعاً:- محور التدريب :

1. إعداد دورات متخصصه للمتحصليين لنشر ثقافه حسن التانى

2. إعداد دورات فى مجال تحديد وقياس تكاليف الإنتاج .

✓ المراجع

1. زكريا محمد بيومي، مبادئ المالىه العامه (القاهرة : دار النهضة العربية 2978م).
2. زكريا محمد بيومي، المالىه العامة الإسلاميه ، القاهرة : دار النهضة العربية، 1979
3. أ . د. حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصنائه ، (عمان : دار الشراكة ، 1985)
4. محمد محمد محمد صالح ، أثر اسعار الطاقه الكهربائيه على تكلفه إنتاج قطاع الصناعات التحويليه _ ولاية الخرطوم، رساله ما جستير، جامعه ام درمان الإسلاميه _ كلية الدراسات العليا ، 2004 ،
4. . مصطفى محمد محمد صالح ، دور محاسبية التكاليف فى زيادات فاعليه وكفاءة القطاع الصناعى فى السودان ، رساله دكتوراه ، جامعه ام درمان الإسلاميه ، كلية الدراسات العليا
3. حسن بابكر هاشم ، الإستثمار الصناعى وأثره فى تنافسية الصادرات السودانيه ، رساله ما جيسستير ، جامعه النيلين ، كلية الدراسات العليا ، قسم الإقتصاد 2007م .
4. د. مصطفى محمد محمد صالح، الرسوم المحلية وأثرها على التنمية الصناعيه فى ولاية الخرطوم، ورشة عمل، إتحاد إتحاد الغرف الصناعيه السوداني، 12 /نوفمبر /2006 م
5. جمهورية السودان ، ولاية الخرطوم، وزارة المالىه والإقتصاد والقوى العامله _ الإدارة العامة للصنائه ، خارطة طريق النهوض بالقطاع الصناعى
6. إتحاد الغرف الصناعيه السوداني، دراسة تشخيصية وتحليلية لمشاكل ومعوقات صنائه السيراميك والبورسلين بالبلاد ومقترحات الحلول ، مصطفى محمد صالح ، نوفمبر 2007م
7. د. آمال محمد صديق ، ورقة عمل : الصناعات الصغيره تجارب دول رائده ، ملتقى تنمية الصناعات الصغيره ، وزارة الصنائه والإستثمار ولاية الخرطوم 2016م .

✓ المراجع

1. زكريا محمد بيومي، مبادئ المالىه العامه (القاهرة : دار النهضة العربية 2978م).
2. زكريا محمد بيومي، المالىه العامة الإسلاميه ، القاهرة : دار النهضة العربية، 1979
3. أ . د. حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصنائه ، (عمان : دار الشراكة ، 1985)
4. محمد محمد محمد صالح ، أثر اسعار الطاقه الكهربائيه على تكلفه إنتاج قطاع الصناعات التحويليه _ ولاية الخرطوم، رساله ما جستير، جامعه ام درمان الإسلاميه _ كلية الدراسات العليا ، 2004 ،
4. . مصطفى محمد محمد صالح ، دور محاسبية التكاليف فى زيادات فاعليه وكفاءة القطاع الصناعى فى السودان ، رساله دكتوراه ، جامعه ام درمان الإسلاميه ، كلية الدراسات العليا
3. حسن بابكر هاشم ، الإستثمار الصناعى وأثره فى تنافسية الصادرات السودانيه ، رساله ما جستير ، جامعه النيلين ، كلية الدراسات العليا ، قسم الإقتصاد 2007 م .
4. د. مصطفى محمد محمد صالح، الرسوم المحلية وأثرها على التنمية الصناعيه فى ولاية الخرطوم، ورشة عمل، إتحاد إتحاد الغرف الصناعيه السوداني، 12 /نوفمبر /2006 م
5. جمهورية السودان ، ولاية الخرطوم، وزارة المالىه والإقتصاد والقوى العامله _ الإدارة العامة للصنائه ، خارطة طريق النهوض بالقطاع الصناعى
6. إتحاد الغرف الصناعيه السوداني، دراسة تشخيصية وتحليلية لمشاكل ومعوقات صنائه السيراميك والبورسلين بالبلاد ومقترحات الحلول ، مصطفى محمد صالح ، نوفمبر 2007 م
7. د. أمال محمد صديق ، ورقة عمل : الصناعات الصغيرة تجارب دول رائده ، ملتقى تنمية الصناعات الصغيرة ، وزارة الصنائه والإستثمار ولاية الخرطوم 2016 م .